

الدليل الفني لإعداد مخطط الاستثمار البلدي 2018-2014

هذا الدليل متوفر في ننكل ورقي وفي ننكل رقمي ويمكن تصميته على الرابط التالي :

تم إعداد هذا الدليل بإنتراف من الضبير : ياسين التركي

من قبل فريق متكون من الميذات والمساعدة :

- إبناس سلام زغدودي، وحدة التصرف في البرنامج النموذجي لإعداد المخطط الاستثماري البلدية حسب المنهجية التشاركية
- سميرة العبيدي، الإدارة العامة للجماعات المحلية
- إيمان سعيدان، وزارة التجهيز
- سلوى فرجاني، جامعية
- سامية الرصيف، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
- حياة موسى، الإدارة العامة للجماعات المحلية
- وردة الرحموني قوبعة، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- نادر بالأخضر، الإدارة العامة للجماعات المحلية
- معز جقيريم، الإدارة العامة للجماعات المحلية
- يونس بن سعيد، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- فيصل مولاوي، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- محمد بالناصر، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- منصف محجوب، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- حمودة الدخلاوي، جامعي

المقدمة

الإطار العام لإعداد الدليل

يندرج إعداد هذا الدليل الفني العملي ضمن سياسة الدولة والتزامها بدعم اللامركزية بكامل التراب الوطني (الفصل 14 من الدستور) يهدف إلى الإسهام في "اعتماد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين وللمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وتنفيذها طبقاً لما يضبطه القانون" (الفصل 139 من الدستور).

يعتبر إعداد مخطط الاستثمار البلدي إحدى المهام الرئيسية الموكولة إلى البلديات. فهو إطار برمجة مشاريع خلال فترة خمس سنوات.

و. الأهمية للاحتياجات وتطلعات المتساكنين بالاعتماد على الموارد المالية المتاحة واستشراف تطورها، فإن إعداد مخطط الاستثمار البلدي يتطلب إحكام الإعداد الفني له.

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى :

- ◀ وضع إطار يساعد البلديات على ضبط مخطط الاستثمار باعتماد المقاربة التشاركية.
- ◀ تحديد المراحل الواجب إتباعها والمنهجيات الممكنة من أجل حصر الاحتياجات وتحديد الأهداف والأولويات واقتراح المشاريع والتثبت من مدى ملاءمتها مع الموارد المالية والإمكانات الفنية المتاحة.

محتوى الدليل وكيفية استعماله

يحتوي هذا الدليل على العناصر التالية :

1. تعريف مخطط الاستثمار البلدي

المخطط وأهدافه ومحتواه والتبويبات المعتمدة في تحديد أصناف المشاريع وصيغ إنجازها ودور مختلف الأطراف المعنية بإعداده

المبادئ

الأطر العامة الواجب احترامها والمتعلقة بعملية إعداد المخطط ومحتواه

مراحل إعداد مخطط الاستثمار البلدي

مراحل إعداد المخطط والإجراءات التي يتعين إتباعها، مرحلة من قبل المجلس البلدي والمصالح البلدية من ناحية، والمصالح الجهوية والمركزية من ناحية أخرى

الجرد والتشخيص

مجموعة مقاربات تمثل إطارا منهجيا لإنجاز الجرد والتشخيص. ويمكن للبلدية اعتماد هذه المقاربة أو تعديلها أو تدقيقها أو تعميقها حسب الحاجيات الخصوصية ومدى توفر المعطيات والموارد البشرية المتاحة

منهجية تشخيص سبل الشراكة

تفسير سبل الشراكة وأمثلة لمختلف صيغ الشراكة التي يتم اعتمادها في تحديد المشاريع وتقديم مقترحات في المنهجيات الممكنة إتباعها من قبل البلدية في الغرض.

منهجية تحديد المشاريع

توضيح التمشي الواجب إتباعه من أجل برمجة المشاريع وترتيبها حسب الأولويات التي يتم ضبطها محليا وعلى ضوء نتائج الجرد والتشخيص ووفقا للموارد المالية المتاحة وسبل الشراكة الممكنة.

توصيات لمتابعة إعداد المخطط

تقديم توصيات للبلديات والمصالح الجهوية والهياكل المركزية إعداد المخطط.

ملاحق

مجموعة النصوص القانونية والجداول المعدة للقيام بعملية الجرد والتشخيص

1. تعريف مخطط الاستثمار البلدي

1. تعريف مخطط الاستثمار البلدي

هو وثيقة تضبط المشاريع ذات الأولوية المبرمجة من قبل البلدية لفترة 5 سنوات بهدف تحسين ظروف عيش المتساكنين والخدمات المسداة فاندتهم.

و ط هذا المخطط (بعد تحديد الحاجيات) جملة المشاريع ومواقع إنجازها و خطط تمويلها وآجال إنجازها حسب أولوية ومردودها .

2. أهداف مخطط الاستثمار البلدي

يهدف مخطط الاستثمار البلدي إلى وضع خطة متكاملة لتنفيذ الاستثمارات المبرمجة سواء أحادية أو شراكة أطراف أخرى خلال فترة خمس سنوات، وذلك قصد تحسين الخدمات المحلية وإطار عيش المتساكنين. يضبط المخطط التمويلية مشاريع المبرمجة وأدوار مختلف الأطراف المتدخلة في تمويلها، ويعد بالتالي الوثيقة التي تضبط علاقة البلدية ببقية المتدخلين العموميين والمهتمين بالشأن المحلي من خواص ومكونات المجتمع المدني ومتساكنين في إطار الشفافية والحوكمة الرشيدة وهو ما يستوجب إشهار وثيقة المخطط للعموم قصد ضمان الد والتقييم.

3. محتوى مخطط الاستثمار البلدي

مخطط الاستثمار البلدي . المشاريع المضبوطة من حيث نوعية التدخل (مثال تعبيد طريق أو توسعة مقر بلدية) ومكونات وكلفتها والموقع الجغرافي (الحي الشارع...).

تقديم غير سليم للمشروع	تقديم سليم للمشروع
طرقات وأرصفة	تعبيد شارع البيئة
تجميل مدينة	انجاز حديقة عمومية بحي حشاد
ملعب بلدي	تهيئة ملعب بحي الورد

ويبرز مخطط الاستثمار البلدي البيانات الأساسية لكل مشروع و أساسا في :

◀ **صنف المشروع :** زات عمومية مشتركة...

◀ **كلفة المشروع:** يتم التنصيص على المشروع بمصادر تمويله (موارد ذاتية وتحويلات الدولة والقروض، ومساهمات أخرى...). وفي صورة إنجاز مشروع في إطار الشراكة يتعين تحديد طرف في تمويل المشروع.

◀ **صيغة إنجاز المشروع :** (مشاريع بلدية صرفة، مشاريع مشتركة مع وزارات وهيكل وطنية، مشاريع بالشراكة مع الجهات أو البلديات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو المتساكنين وفي صورة إنجاز المشروع في إطار الشراكة يتعين تحديد المشرف الرئيسي على الإنجاز.

◀ سنة انطلاق المشروع وأجال إنجازه.

◀ تبويب المشاريع : تبويب المشاريع حسب الأصناف التالية :

1. البنية الأساسية
2. البناءات الإدارية
3. المشاريع الاقتصادية
4. التجهيزات العمومية المشتركة
5. المساحات الخضراء والفضاءات العمومية
6. المشاريع العمرانية
7. المشاريع البيئية
8. المعدات والتجهيزات والوسائل الإعلامية
9. العقارات
10. الدراسات والاستشارات
11. مشاريع أخرى

◀ نوعية التدخل : ضبط نوعي التدخل حسب الأ التالية

أمثلة	التعريف	نوعي التدخل
انجاز بناية -إحداث منطقة خضراء- تنوير طريق عمومي ...	انجازات جديدة	احداثات
ة حديقة عمومية - تجهيز فضاءات مقاعد عمومية وصالات مهملات - تجهيز مسلخ ...	تهيئة أو تجهيز لمنشآت أو فضاءات قائمة (أو فضاء أو طريق)	تهيئة وتجهيز
توسعة قصر البلدية - توسعة مصب فضلات ...	توسعة لمنشآت قائمة (بناية أو طريق أو فضاء عمومي)	توسعة
صيانة شبكة مياه الأمطار - تعهد المسبح البلدي- صيانة طرقات ...	وتعهد لمنشأة قائمة (بناءات أو فضاءات أو شبكات)	صيانة وتعهد
اقتناء شاحنة - اقتناء حواسيب - اقتناء عقار ...	اقتناءات لمعدات أو أجهزة أو تطبيقات إعلامية أو عقارات	إقتناءات
دراسة جدوى اقتصادية - دراسة فنية لمنشأة - استشارة لإعداد كراس شروط ...	الدراسات التي تقوم بها مكاتب الدراسات والخبراء المستشارون	الدراسات والاستشارات

(1) اعتبارا لضرورة انسجام المخططات المقدمة من قبل مختلف البلديات من حيث التبويبات المعتمدة فإنه ينبغي الالتزام بالجدول المضمن بالملحق عدد 1 من هذا الدليل.

2. المبادئ العامة لإعداد مخطط الاستثمار البلدي

DRAFT

سعيًا إلى تجسيم اللامركزية الحقيقية وإرساء قواعد الحوكمة المحلية، تركز عملي إعداد مخطط الاستثمار البلدي على المبادئ الأساسية التالية

مبدأ 1 : القرب من المواطن ومشاركة كافة المتدخلين والمهتمين بالشأن المحلي وإعتماد الشفافية والحوكمة الرشيدة.

مبدأ 2 : التركيز على التدخلات الرامية إلى التقليل من التفاوت بين الجهات والبلديات وصلب البلدية الواحدة.

مبدأ 3 : التجسيم التدريجي لمبدأ التدبير الحر الذي أقره الدستور، وذلك عبر تموقع البلدية كهيكل محوري في ضبط مخططها الاستثماري وتنفيذه وفي هذا المجال تتولى الهياكل الجهوية والوطنية مرافقة ومساندة البلديات مع احترام الأطر القانونية الجاري بها العمل.

مبدأ 4 : تتأغم البرامج التنموية المحلية مع الإمكانيات المتاحة والتخطيط المجالي والبرامج القطاعية والوطنية.

ولتجسيم هذه المبادئ الأساسية أثناء ضبط مخطط الاستثمار البلدي، يتعين اعتماد التمشي التالي:

1. تشريك المواطنين بكل فئاتهم الاجتماعية والنوعية والعمرية في اختيار المشاريع المزمع إنجازها.
2. التركيز على المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف العيش وتطوير الإطار الحياتي للمواطنين.
3. إعطاء الأولوية لمقترحات المشاريع القابلة للإنجاز من حيث مردوديتها وإشعاعها واستجابتها لتطلعات أكبر عدد ممكن من المواطنين
4. إعطاء الأولوية عند البرمجة إلى تعهد وصيانة المنشآت والفضاءات القائمة للمحافظة عليها والعمل على ضمان حسن استغلالها وتطوير خدماتها
5. اقتراح مشاريع ذات جدوى وذلك باجتناب ازدواجية البرمجة والمشاريع ذات المردودية الضعيفة.
6. التأكيد على أهمية إنجاز المشاريع في إطار الشراكة بين البلدية :

◀ وبلديات أخرى

◀ والجهات

◀ والوزارات والهياكل الوطنية (مشاريع ذات صبغة وطنية)

◀ والقطاع الخاص

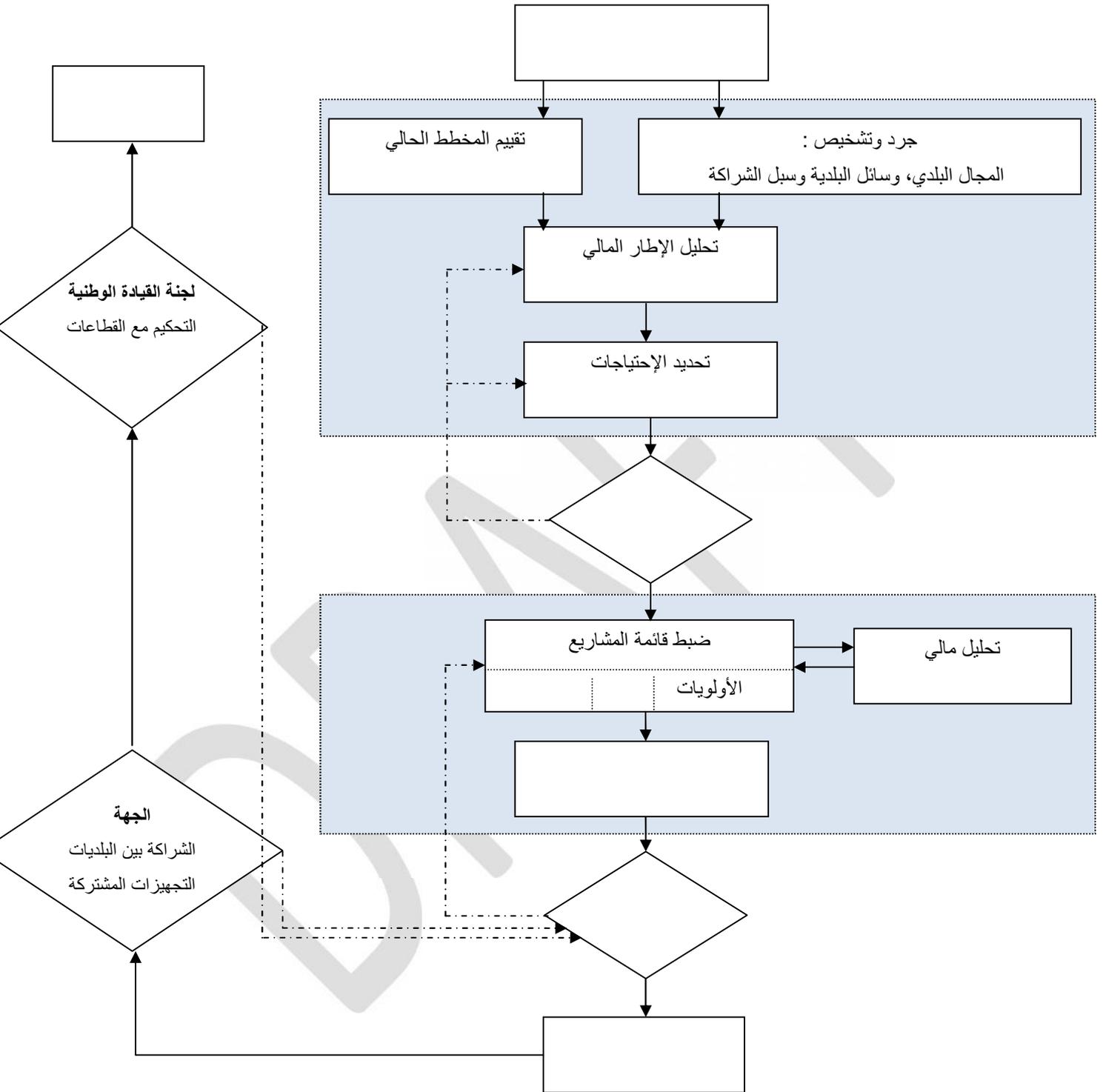
◀ والمجتمع المدني

◀ والمواطنين

3. مراحل إعداد مخطط الاستثمار البلدي

DRAFT

بدم الرسم البياني التالي تسلسل الإجراءات المتعلقة بإعداد المخطط



الإطار العام لإعداد المخطط

يتم من خلال منشور من رئاسة الحكومة إعلام بقية القطاعات باطلاق عملية إعداد المخطط الاستثماري البلدي وتعريفها بدورها في ذلك.

وتتولى وزارة الداخلية إصدار المنشور الداعي لإعداد مخطط الاستثمار البلدي.

كما يرافق هذه المرحلة إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بإعداد المخطط :

◀ الأمر المتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

◀ الأمر المتعلق بضبط نسب الفوائد وآجال الاستحقاق الخاصة بالقروض المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

◀ القرار المشترك المتعلق بطرق احتساب المساعدات غير الموظفة والمخصصة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخططات الاستثمارية للبلديات.

◀ النصوص المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

◀ نماذج للاتفاقيات والأنظمة الأ. للشركات المنبثقة عن مشاريع الشراكة.

على المستوى المالي يتم وضع خطة العمل وتحديد الإمكانيات اللازمة لإعداد المخطط :

◀ ضبط الأنشطة والعمليات اللازمة لإعداد المخطط الجديد وجدولتها زمنيا مع احترام الآجال الواردة بالمنشور.

◀ كليف الأشخاص المعنيون بإعداد المخطط وتحديد أدوارهم وطبيعة مهامهم (لجنة قيادة ولجان وفرق عمل ورئيس مشروع،...)

◀ النظر في إمكانية الاستعانة بخبرات من خارج البلدية صلب اللجان أو اللجوء إلى مكاتب دراسات أو مستشارين.

◀ تحديد كلفة عمال الجرد والتشخيص الفني والمشاركة الموسعة وضبط مصادر تمويلها (تمويل ذاتي وقروض ومساعدة من قبل مؤسسات وطنية وهيكل التعاون الفني والجامعات والجمعيات).

◀ إعلام وتحسيس السكان ومختلف مكونات المجتمع المدني والـ المحلية والجهوية للقطاعات والمؤسسات العمومية والخاصة بانطلاق إعداد مخطط الاستثمار البلدي للفترة المقبلة والدور الذي يتعين أن يلعبه كل طرف.

1. المرحلة الأولى :

1.1. تقييم المخطط الاستثماري الحالي

◀ جرد المشاريع المنجزة خلال المخطط الحالي وتقييم النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المرسومة.

◀ الصعوبات التي حالت دون تنفيذ بعض المشاريع أو تسببت في تأخيرها (و عقارية ووظيفية وقطاعية إلخ...)

◀ استخلاص الإيجابيات والسلبيات من تنفيذ المخطط الحالي

◀ تحديد المشاريع المتواصلة خلال فترة المخطط الجديد.

◀ تحديد المشاريع ذات الأولوية التي لم يتم إنجازها والمتوقع إعادة إدراجها بالمخطط الجديد

2.1. جرد وتشخيص عام لكافة التجهيزات والمرافق والمعدات وتحديد الاحتياجات

أ. الجرد :

◀ الجرد العام لكافة المرافق الأساسية بالمجال البلدي من ناحيتي الكم والكيف

◀ الجرد العام لكافة وسائل البلدية (الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات والتطبيقات المعلوماتية).

◀ الأخذ بعين الاعتبار البرمجة بمثال التهيئة العمرانية

◀ نتائج الدراسات المتعلقة بأفاق تطور المدينة و. (دراسات استراتيجية وأمثلة توجيهية ...)

◀ نتائج الدراسات والمخططات المتعلقة بتنظيم التصرف (مخطط التصرف البلدي في النفايات و. طط التحكم في الطاقة ومخطط المرور...)

◀ جمع المعطيات من المصالح والمؤسسات العمومية حول الحالة الراهنة للمرافق الموجودة تحت عهدها وبرامجها المستقبلية بالمنطقة البلدية (التربية والصحة والنقل والشباب والأسرة والطفولة والثقافة والرياضة والتجهيز والإسكان والتطهير والكهرباء والماء الصالح للشرب والاتصالات...)

ب. التشخيص

يتمثل التشخيص في تحليل المعطيات والتجهيزات التي وقع جردها مع بيان (العراقيل ونقاط القوة والضعف ثم توزيع هذه المرافق والتجهيزات حسب نوعية التدخل المطلوب).

ج. بيان سبل الشراكة

تم دراسة الإمكانيات الف المتاحة لإنجاز مشاريع بالشراكة مع البلديات والقطاع العام والخاص والمجتمع المدني والمتساكنين (أنظر الباب الخامس من هذا الدليل)

د. تحديد الأهداف والاحتياجات

انطلاقاً من الجرد والتشخيص يتم رسم جملة من الأهداف المراد بلوغها، وعلى ضوءها يتم إعداد مقترحات فند احتياجات البلدية.

3.1. تحديد الإطار المالي للمخطط الجديد (أنظر الدليل المالي)

◀ تقدير الموارد المالية الجمالية المتاحة لإنجاز المخطط الجديد (مبالغ تحويلات الدولة بعنوان الاستثمار وموارد الاقتراض والموارد الذاتية بالنظر لتطور القدرة المالية للبلدية والمساهمات الأخرى...)

4.1. عرض المقترحات على المجلس البلدي

يتم إحالة هذه المرحلة الأولى من الأعمال الفنية والمالية للمساعدة على أخذ القرار (بعد العرض على اللجان والمكتب) للمجلس البلدي الذي يتولى وأخذ القرارات المتعلقة بالمسائل التالية :

- ◀ الإطار المالي والرؤية التي تم اختيارها بخصوص تطوره
- ◀ إبداء الرأي بخصوص التحديد الأولي للأهداف والاحتياجات
- ◀ تحديد سبل الشراكة التي تنوي البلدية اعتمادها
- ◀ ضبط الأهداف التي ستسعى البلدية إلى تحقيقها خلال فترة المخطط والتي تعبر عن أولويات البلدية

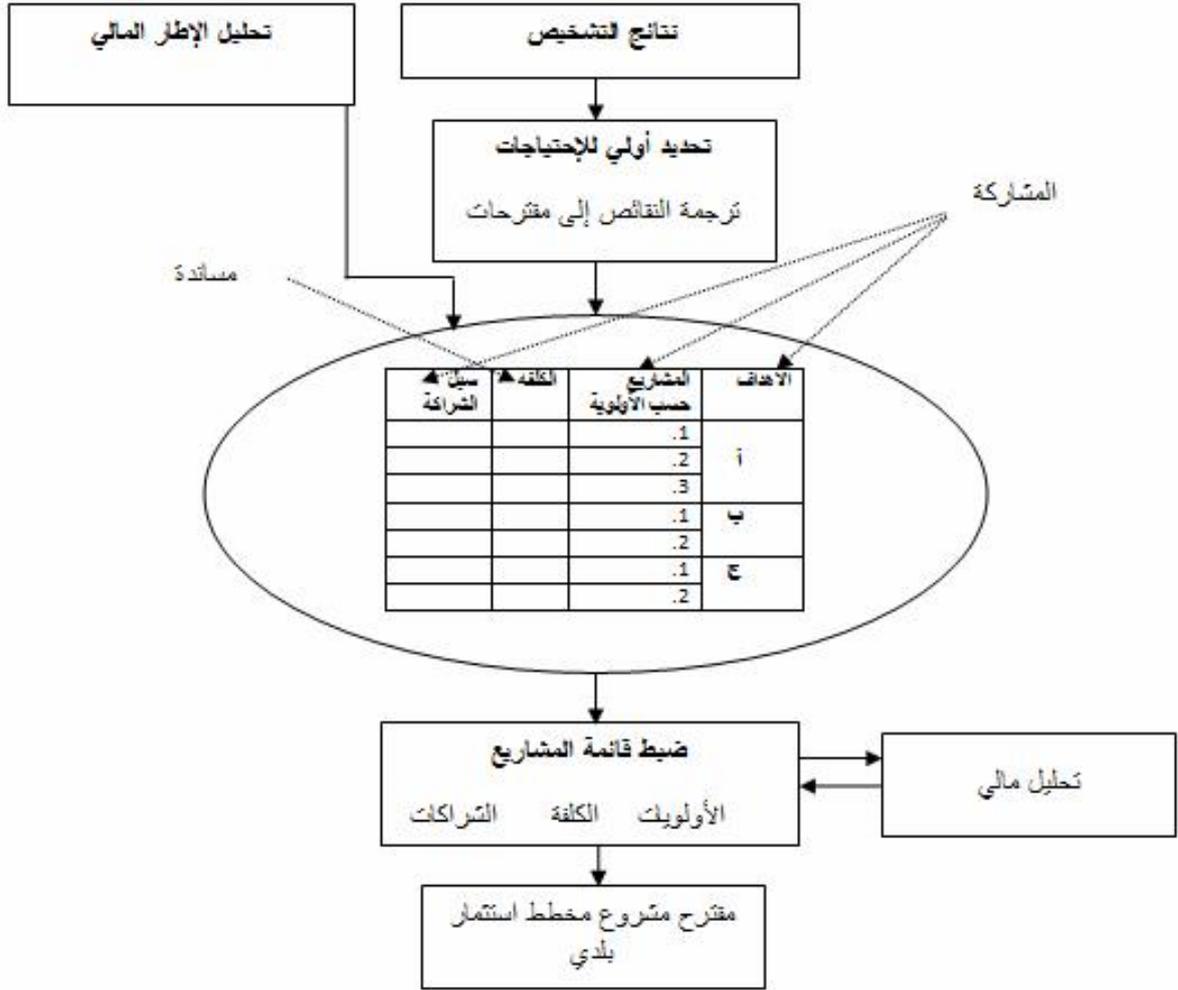
2. المرحلة الثانية :

1.2. ضبط قائمة المشاريع للمساعدة على أخذ القرار :

- يتم ا هدف من الأهداف التي تم ضبطها من قبل المجلس البلدي :
- ◀ تحديد المشاريع بالاعتماد : المقترحات الفنية : مختلف احتياجات البلدية وعلى نتائج المقاربة التشاركية الشراكة المقترحة.
 - ◀ ترتيب المشاريع حسب الأولوية.
 - ◀ تقدير كلفة كل مشروع بالاعتماد الأثمان المرجعية (مع مراعاة خصوصية البلدية). كما يمكن هنا استشارة المصالح الجهوية للوزارات لتدقيق الكلف .

2.2. التحليل المالي.

تتولى المصلحة المالية التثبت من مدى مراعاة المشاريع المقترحة انيات المالية المتاحة بالاعتماد على التحليل المالي واقتراح خطط التمويل والتوزيع السنوي للمشاريع. وتا هذه المرحلة إلى ضبط "مقترح مشروع مخطط استثماري بلدي".



3.2. المصادقة على مقترح مشروع المخطط من المجلس البلدي

يتداول المجلس البلدي بخصوص مقترح مشروع مخطط استثمار بلدي.

في صورة عدم وجود تعديلات تتم المصادقة على هذا المقترح ويتم اعتباره "مشروع مخطط استثمار بلدي" أما في صورة اقتراح تعديلات من طرف المجلس البلدي يتم إعادة النظر فيه وفق الإجراءات المتبعة بالمرحلة الثانية.

وعند المصادقة على الوثيقة، يتم اعتبارها "مشروع مخطط استثمار بلدي".

3. المقاربة الجهوية لمخططات الاستثمار البلدي (بين البلديات ومع القطاعات)

في إطار المقاربة الجهوية يتم تجميع مخططات الاستثمار لبلديات الجهة ثم عقد جلسات عمل بإشراف الوالي وبحضور البلديات المعنية والمصالح الجهوية لمختلف القطاعات وذلك قصد :

◀ عرض مشاريع الشراكة بين البلديات ودراسة إمكانية تطويرها عبر انخراط بلديات أخرى للمشاريع المقدمة أو اقتراح مشاريع إضافية أو حث البلديات ومساعدتها على تعويض مشاريع أحادية بمشاريع مشتركة.

◀ دراسة المشاريع المشتركة مع الوزارات والهيكل الوطني والمصالح الجهوية بغاية التأكد من مكونات المشاريع و وجدوى انجازها ومدى انصهارها وانسجامها مع التوجهات الوطنية والجهوية للقطاع المعني.

و هذه المقاربة إما إلى تقديم مقترحات تعديل لمشروع المخططات إلى البلديات المعنية أو رفع مشاريع مخططات الاستثمار البلدي إلى لجنة القيادة الوطنية.

ملاحظة : تقوم مصالح الولاية بتحرير محضر جلسة عمل في الغرض يتم توزيعه على مختلف البلديات في غضون أسبوع من انعقاد الجلسة.

المناقشة على مستوى لجنة القيادة الوطنية

يتم على مستوى لجنة القيادة الوطنية :

◀ التأكد من ملائمة المشاريع المقترحة مع اختصاصات البلديات.

◀ دراسة مدى انسجام المشاريع المقترحة مع التوجهات الوطنية الكبرى والتوازنات المالية للقطاعات المساهمة في تمويل المخطط.

◀ التأكد من تقييد كل مخطط ، الإمكانيات المالية : الموارد المخصصة للبلدي وقدرة البلدية على اقتراض المبالغ المقترحة وعلى توفير التمويلات الذاتية.

◀ التأكد من عدم وجود إشكاليات تعيق أو تحول دون الإنجاز أو تداخل مع برامج وطنية تستدعي مزيد التنسيق

في صورة وجود توصية تستدعي إعادة النظر في المخطط المشروع للبلدية. وفي صورة استجابة مشروع المخطط لكافة الضوابط الفنية والمالية يتم إعلام البلديات بذلك وتصبح الوثيقة حينئذ "مخطط استثمار بلدي".

4. منهجية الجرد والتشخيص

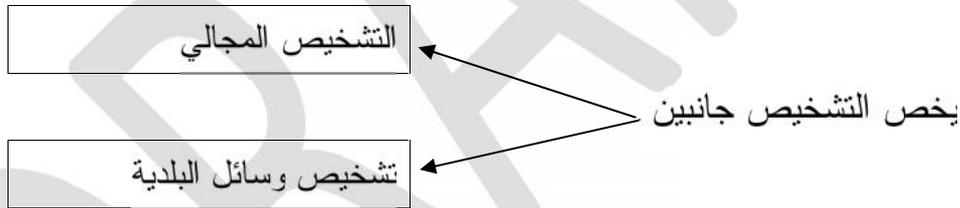
1. المقاربة العامة

تتمثل عملية الجرد في تعداد مختلف البنى التحتية والمرافق وتوزيعها الجغرافي ومساحاتها وكذلك المعدات المتوفرة بالبلدية. أما ية التشخيص في الوصف الدقيق لحالة مختلف تلك البنى التحتية والمرافق والخدمات التي تؤمنها البلدية وتوزيعها الجغرافي واستخلاص النتائج المتعلقة بذلك. كما يتم التحليل الكيفي لجودة الخدمات المسداة ومدى استجابتها لحاجيات المتساكنين.

يعرض هذا الدليل مجموعة مقاربات تمثل إطارا منهجيا لإنجاز الجرد والتشخيص المتعلقين بالخدمات المحلية. ومن هذا المنطلق، يمكن للبلدية اعتماد هذه المقاربات أو تعديلها أو تدقيقها أو تعميقها حسب الحاجيات الخصوصية ومدى توفر المعطيات والموارد البشرية المتاحة : يمكن للبلدية القيام بهذا الجرد والتشخيص باعتماد إحدى الطريقتين التاليتين :

- ◀ تكليف لجنة من البلدية تتكون من رؤساء لجان وإطارات وأعاون فنيين يمكن تعزيزها بخبراء ، حلبيين.
- ◀ تكليف مكتب دراسات أو مكتب مستشارين مع متابعته من قبل لجنة بلدية تحدث للغرض.

ملاحظة : ضرورة ضمان مشاركة فاعلة للمهتمين والمختصين بالشأن المحلي من مهنيين وخبراء عند تشخيص النقائص لضمان مقاربة علمية وفنية للتنمية المحلية إلى جانب تشريك المتساكنين.



2. عناصر التشخيص المجالي :

يتم التشخيص على مستويين مجالين :

- ◀ مستوى كامل المنطقة البلدية وذلك بالنسبة للتجهيزات والمرافق الكبرى (دور الثقافة والمنزهات والمقابر...)
- ◀ مستوى المناطق الأحياء وذلك بالنسبة للبنية التحتية ومرافق القرب (الطرق والتطهير والمساحات الخضراء وملاعب الأحياء...) وتتم عملية التشخيص بتقسيم المجال البلدي إلى مناطق متقاربة من حيث الحجم والمساحة وذلك بالنسبة للمنطقة البلدية ككل ويراعى في هذا التقسيم خصوصية كل منطقة وحدوده والتمركز العمراني وتناسق النسيج العمراني داخله (عدد السكان والكثافة ونوعية السكن فردي أو عمودي).

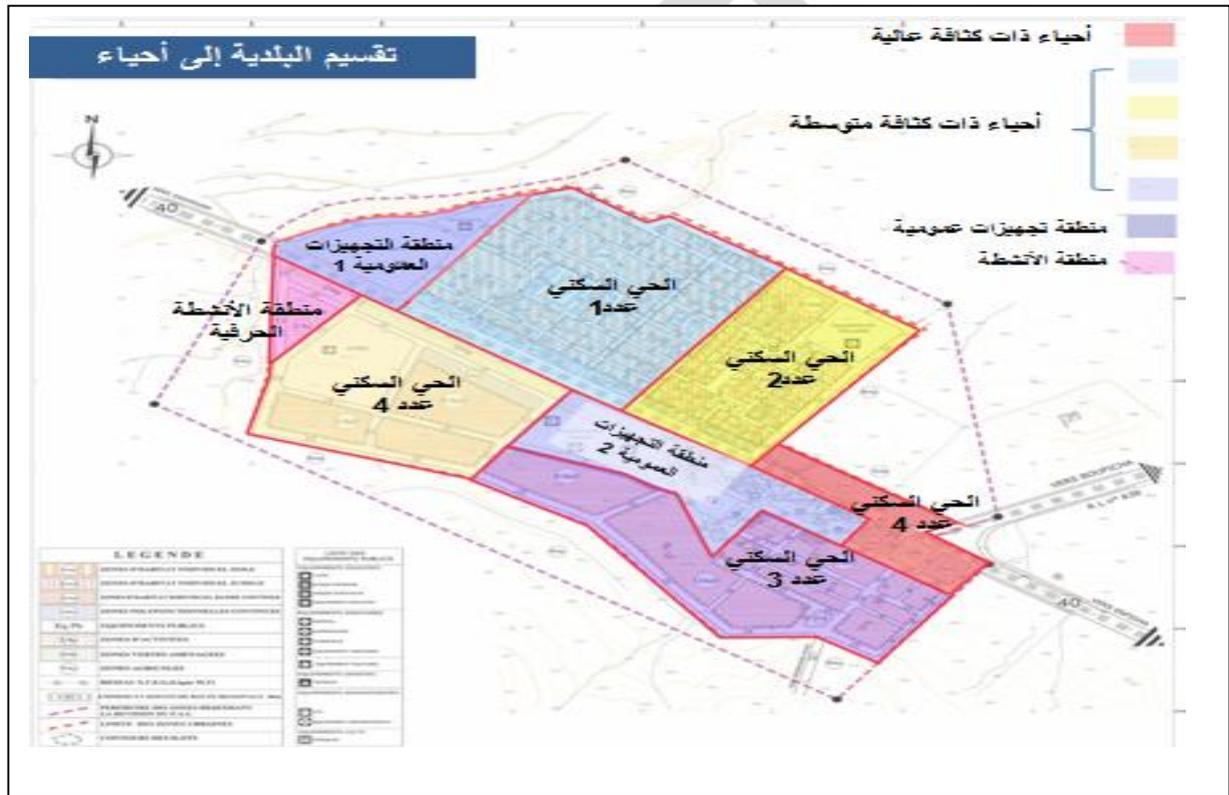
ويعتمد التشخيص المجالي على المنهج الوصفي التحليلي ويشمل العناصر التالية :

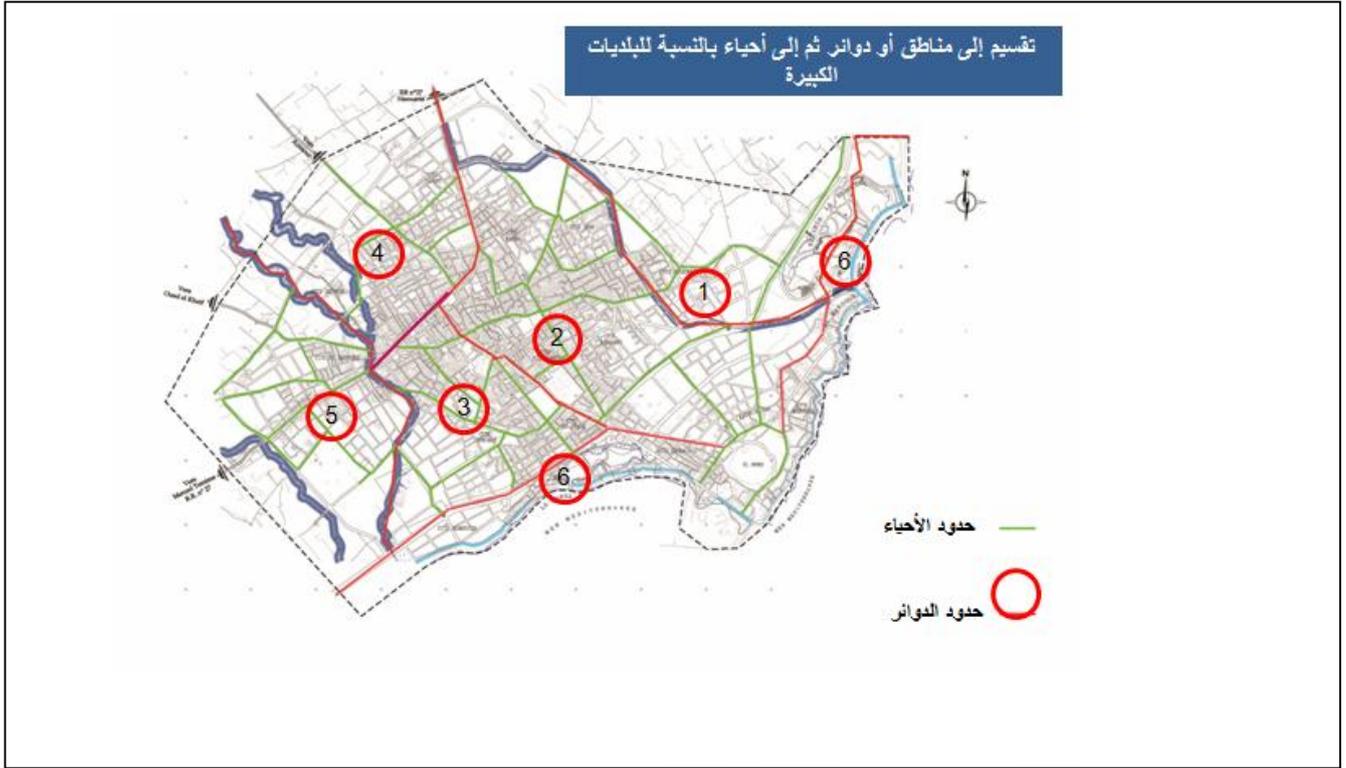
1.2. تقديم البلدية

عرض كل المعطيات المتعلقة بالبلدية على غرار تاريخ إحداثها ومساحة المنطقة البلدية وعدد السكان وآخر عمرانية تم إعداده.

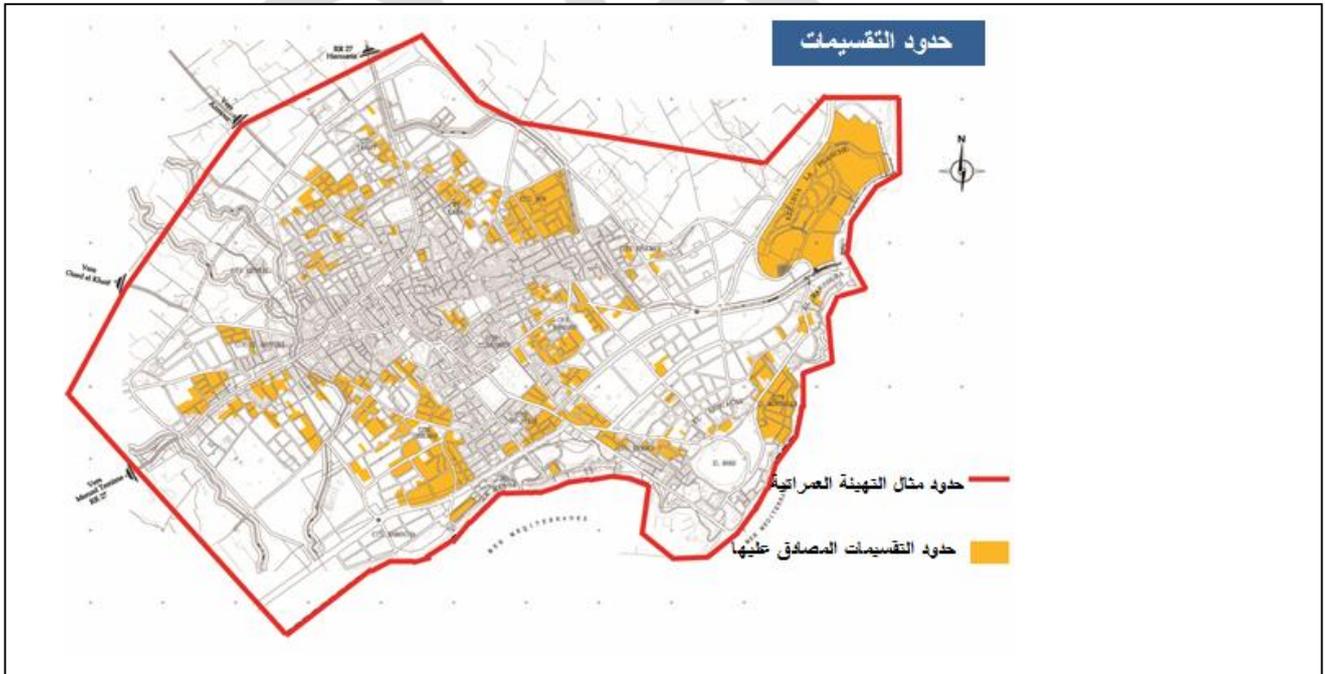
2.2. تقسيم البلدية إلى مناطق طبقا لمعايير موضوعية

يتم تقسيم المجال البلدي إلى مناطق، خصوصية وحدود واضحة ومركزية عمرانية. وبراى في ذلك تاسق النسيج العمراني داخل كل منطقة من حيث عدد السكان نوعية السكن، الارتفاع، الكثافة... مع ضرورة ضبط حجم المناطق حتى يكون متقاربا وموضوعيا من حيث المساحة وذلك بالنسبة للمنطقة البلدية .
وبالنسبة للبلديات كبيرة الحجم، يتم تقسيم الدوائر البلدية إلى مناطق.





وإسعاد تجسيم التقسيمات المصادق عليها على تحديد خصائص النسيج العمراني داخل المناطق.



3.2. جرد وتشخيص الطرقات.

تقتصر الجرد والتشخيص الطرقات البلدية وتتم هذه الـ على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

تخصص لتحليل هيكلية شبكة الطرقات بالمنطقة البلدية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- ◀ البلدية في حاجة لطرقات جديدة
- ◀ هل هناك طرقات مبرمجة بمثال التهيئة العمرانية يتعين إنجازها قريبا
- ◀ هل هناك طرقات بلدية مهيكلة تحتاج إلى توسعة أو إعادة تهيئة

ملاحظات

ملاحظة 1 : عند إنجاز هذا التحليل، يمكن جمع معطيات تتعلق بالطرقات المرقمة داخل البلدية تتم إحالتها بعد ذلك إلى الإدارة الجهوية للتجهيز في شكل توصيات.

ملاحظة 2 : إذا أبرز التحليل وجود طرقات مرقمة فقدت طابعها الوطني أو الجهوي أو المحلي وأصبحت وفق القانون دورا عمرانيا بحتا يمكن للبلدية أن تطلب إدراجها بالملك العمومي البلدي وذلك حسب ما ينص عليه الفصل 9 من قانون 17-1986 المتعلق بالملك العمومي للطرقات.

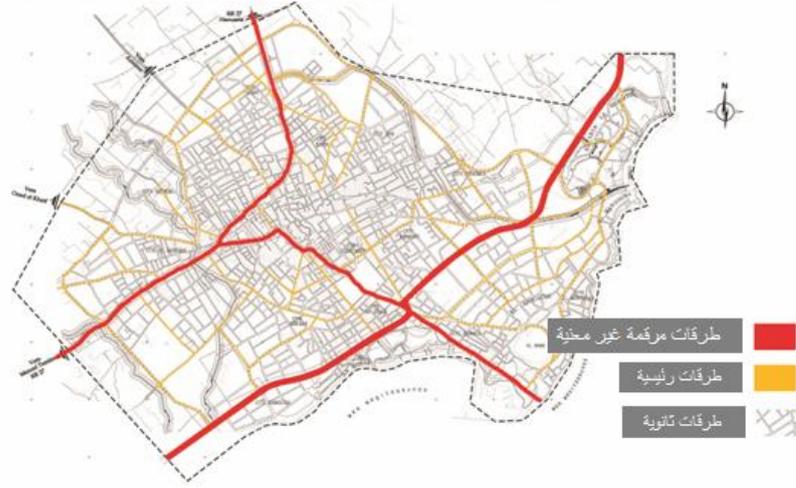
المرحلة الـ :

يتم جرد الطرقات البلدية وتصنيفها (طرقات رئيسية وطرقات ثانوية) وإبراز أهميتها من حيث الجولان والأنشطة الاقتصادية داخل منطقة.

المرحلة الثالثة :

يتم تشخيص حالة الطرقات (الرصيف ومنطقة الطبقة وبقية الطبقات المكونة للطريق) بالاعتماد على الأنموذج عدد 01 وضع بطاقات وصفية مدعمة برسوم بيانية.

شبكة الطرقات



تشخيص حالة الطرقات



و. هذه المرحلة، يتعين أن يشمل التشخيص المفصل كافة الطرقات الرئيسية مختلف المناطق أما بالنسبة للطرقات الثانوية، فيمكن للبلدية وحسب الوسائل والموارد المتوفرة لديها، اعتماد إحدى هاتين الطريقتين :

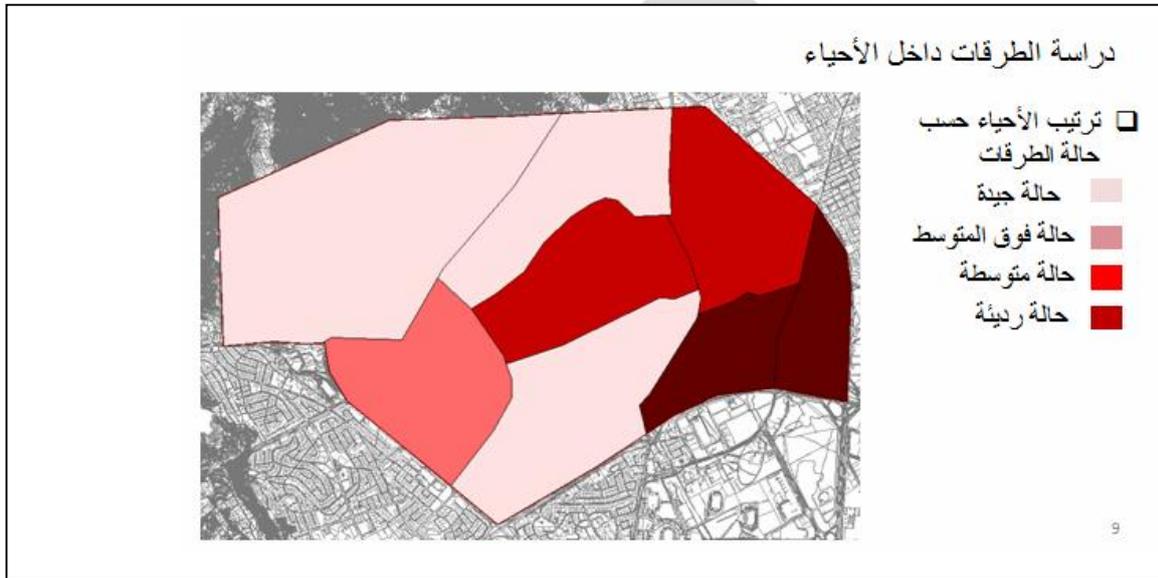
1. اعتماد التشخيص المفصل لكل طريق فرعية داخل المنطقة.
2. اعتماد تشخيص مجموعة من الطرقات الفرعية بنفس المنطقة ومتشابهة.

ويقطع النظر عن الطريقة المتبعة، يتولى الفريق المشرف على التشخيص ترتيب المناطق حسب حالة الطرقات (الأنموذج عدد 2).

ملاحظات :

ملاحظة 1 : تمكن الخرائط من إبراز الفوارق بين المناطق ويمكن للبلديات التي وضعت نظام معلومات جغرافي (SIG) أن تستد لإنتاج خرائط رقمية. يمكن لبقية البلديات استعمال الوثيقة الخرائطية (الرقمية أو الورقية) لمثال التهيئة العمرانية.

ملاحظة 2 : يمكن للبلديات تونس الكبرى الد ق مع وكالة التعمير لتونس الكبرى قصد استغلال بنك المعلومات الحضرية لإنجاز الخرائط.



4.2. توفر مختلف الشبكات العمومية

تتمثل هذه العملية في تشخيص مختلف الشبكات العمومية مرجع نظر البلدية (التنوير العمومي والتطهير وتصريف مياه الأمطار والماء الصالح للشرب) بالإضافة إلى توفير معطيات حول نسبة الربط بها.

ووفق نفس الطريقة المعتمدة لدراسة الطرقات يمكن للبلدية حسب توفر الوسائل والموارد اعتماد إحدى هاتين الطريقتين :

◀ اعتماد تشخيص ووصف مفصل للشبكات بكل طريق داخل المنطقة (الأنموذج 3).

◀ اعتماد تشخيص الشبكات بكامل المنطقة (الأنموذج 4)

ويتولى الفريق المشرف على الجرد والتشخيص جميع المعطيات الخاصة بالشبكات العمومية لكافة المناطق البلدية وفق الأنموذج عدد 4 وذلك لتكوين رؤية شاملة حول مدى تجهيز المنطقة البلدية بهذه الشبكات، ثم يتولى ترتيب المناطق بالنسبة لكل شبكة حسب نسبة الربط بها ثم حسب حالتها (النماذج من 5 إلى 8).

ملاحظات :

- 1 : تعين التنسيق مع مختلف المستلزمين العموميين للإطلاع على الأمثلة المديرية إن وجدت.
- 2 : في صورة وجود أخطار فيضانات يتعين التنسيق مع مصالح إدارة المياد العمرانية لإيجاد الحلول الملائمة.
- 3 : إلى الطرقات، يتعين دراسة المفترقات الكبرى ومدى تهيئتها للاستجابة لحجم حركة المرور حيث يمكن أن تكون حالة الطرقات جيدة بينما تستدعي بعض المفترقات إعادة تهيئة.
- 4 : خلال عملية الجرد والتشخيص يمكن الإشارة إلى مدى توفر مآوي سيارات بالقدر الكافي

5.2 البناءات البلدية :

تتم عملية جرد وتشخيص البناءات البلدية من خلال الأعمال التالية :

- ◀ جرد مختلف البناءات البلدية المتوفرة،
 - ◀ مقارنة نتائج الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز البناءات المبرمجة به (موارد مالية، انعدام المصادقة، مشكل عقاري، غياب الجدوى... إلخ)
 - ◀ تشخيص حالة البناءات الموجودة وفق (الأنموذج عدد 9)
- ملاحظة : تودعات البلدية، تتم عملية التشخيص وفق (الأنموذج عدد 10)

6.2 المشاريع الاقتصادية

تتم عملية جرد وتشخيص هذه النوعية من المشاريع من خلال الأعمال :

- ◀ جرد لكافة المشاريع الاقتصادية الموجودة بالبلدية،
- ◀ مقارنة نتائج الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز المشاريع المبرمجة بـ
- ◀ مقارنة نتائج الجرد مع توجهات مختلف الأمثلة المديرية المعدة في الغرض (أسواق الإنتاج وأسواق الجملة والمسالخ،...)
- ◀ تشخيص حالة المشاريع القائمة وفق (الأنموذج عدد 11)

ملاحظة 1: البلدية، تتم عملية التشخيص وفق (الأنموذج عدد 12)

2- يمكن الاستئناس بالملحق عدد 3 لجرد وتشخيص التجهيزات المتوفرة

- ◀ النظر في مدى تلبية المشاريع الاقتصادية الموجودة لحاجيات المتساكنين وخصوصيات البلدية وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

هل تؤدي هذه الم ر نورها

هل يؤمها السكان

هل أن مستوى التجهيز كاف

هل أن الإمكانيات البشرية ومؤهلاتها كافية.

مدى جودة الخدمات المسداة

7.2 تجهيزات العمومية المشتركة

تتم عملية جرد وتشخيص التجهيزات العمومية المشتركة من خلال الأعمال التالية:

◀ جرد مختلف التجهيزات العمومية المشتركة الموجودة بالمنطقة البلدية

◀ مقارنة الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز

التجهيزات المبرمجة (موارد مالية، انعدام المصادقة، مشكل عقاري، غياب الجدوى... إلخ)

ملاحظة : في صورة عدم توفر مثال التهيئة العمرانية أو عدم مراجعته لفترة طويلة، يتعين على مصالح البلدية مقارنة التجهيزات القائمة ، جدول المرافق (أنظر الملحق عدد 2).

- تشخيص حالة التجهيزات الموجودة وفق الأنموذج عدد 13

- التحليل الكيفي للتجهيزات العمومية المشتركة وهو مكمل للتحليل الكمي. ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر الإجابة عن الأسئلة التالية :

هل تؤدي هذه المرافق أهدافها

هل يؤمها السكان

هل أن عدد العاملين بها ومؤهلاتهم المهنية تتلاءم ومستوى الطلب.

ما هي الخدمات المسداة ومدى جودتها

هل أن مستوى التجهيز كاف وماهي حالة المعدات

كم الكلفة السنوية.

6.2. الساحات الخضراء

تنقسم الساحات الخضراء إلى صنفين :

أ- **الفضاءات الكبرى** : تضم هذه الفضاءات الساحات الخضراء التي تهم كامل البلدية كالمنتزهات والساحات العمومية المركزية وحدائق الحيوانات.

ب- **الفضاءات الصغرى** : تضم هذه الفضاءات الساحات الخضراء التي تهم المناطق، وفقا للتقسيم المجالي المبين بالفقرة 2 من الباب الرابع من هذا الدليل فحسب كالحقائق العمومية الداخلة والفضاءات المخصصة للأطفال.

وتم جردها وتشخيصها على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : جرد مختلف الساحات الخضراء وتوزيعها حسب الصنفين المذكورين أعلاه ،

البلدية ويحتسب مؤشر المساحة الخضراء للسكان الواحد . هو مبين الجدول الموالي :

الدلالة	مجال التطبيق		الاحات الخضراء المعنية		المؤشر
	داخل المناطق	البلدية	داخل المناطق	كامل البلدية	
النسبة العامة للـ الخضراء بالبلدية		X	X	X	المساحة الجميلية للساحات الخضراء لسكان الواحد

مساحة المساحات الخضراء القريبة للسكان الواحد	X	X	مدى توزيع المساحات الخضراء داخل المناطق
--	---	---	---

المرحلة الثانية: تتعلق بتشخيص حالة المساحات الخضراء الموجودة وتحديد أنواع (مساحات خضراء مهياة، مساحات خضراء مجهزة، منتزهات حضرية...) وتوفير البيانات الخاصة بكل نوع، (المساحة الجمالية والمساحات المهياة فعليا والوضع العقاري ومواقعها وتوزيعها...) وذلك باستعمال الأنموذج عدد 14.

المرحلة الثالثة: تتعلق بتحديد المساحات الخضراء المبرمجة بمثال التهيئة العمرانية وذكر الأسباب التي حالت دون إنجازها.

ملاحظة: يجب أن لا يقل مؤشر المساحة الخضراء المخصصة للسكان الواحد عن 10 م².

9.2 المشاريع ال :

يتم جرد المشاريع البيئية القائمة والمتعلقة بالتصرف في النفايات الصلبة (مراكز التحويل، المصبات المراقبة والعشوائية) ثم تشخيص وفق الأنموذج عدد 15 كما يتم احتساب كمية النفايات بالنسبة لكل منتج فضلات (النزل-المحلات-المتساكنين...).

- كما يتم التحليل الكيفي لهذه المشاريع وهو مكمل للتحليل الكمي. ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر الإجابة عن الأسئلة التالية :

- هل تؤدي هذه المرافق دور
- هل أن الإمكانيات البشرية ومؤهلاته
- هل أن مستوى التجهيز كاف

10.2 المعدات والتجهيزات والوسائل الإعلامية:

أ- **معدات النظافة والطرق:** يتم جرد معدات النظافة والطرق المتوفرة بالبلدية وتشخيص حالتها وتوزيعها على مختلف المصالح المستغلة لها بالإضافة إلى المناطق التي وفق الأنموذج عدد 16.

ب- **المعدات الإعلامية:** يتم جرد المعدات الإعلامية المتوفرة بالبلدية وتشخيصها وتوزيعها على مختلف المصالح المستغلة لها وفق الأنموذج عدد 17.

ج- **التطبيقات والبرمجيات الإعلامية:** يتم جرد التطبيقات والبرمجيات الإعلامية المتوفرة بالبلدية ومدى تلبيةها للحاجيات ومؤهلات المستعملين لها وفق الأنموذج عدد 18.

3. توصيات هامة

1.3 توصيات تتعلق بالتشخيص المجالي

* التقيد بمثال التهيئة العمرانية

← احترام ما التهيئة العمرانية بخصوص برمجة البنية الاساسية والتجهيزات

◀ الاستئناس برأي مكتب الدراسات الذي يتولى مراجعة مثال التهيئة العمرانية في تحديد الأولويات عند البرمجة

◀ استغلال المواقع المبرمجة ، ال التهيئة ، تجهيزات غير محدد (équipements optionnels) لحاجيات البلدية

◀ ضرورة عرض نتائج تقرير المرحلة الأولى من دراسة ال بالنسبة للبلديات التي هي بصدد مراجعة التهيئة العمرانية بخصوص ، شخيص الوضع الراهن على كافة المصالح البلدية وخاصة المشرفة على إعداد المخطط

* مراعاة الجمالية العمرانية والخصوصيات المعمارية

◀ الاستئناس بالدراسات المنجزة في هذا المجال فيما يتعلق بنمط البناء والمواد المستعملة، الأشكال المعمارية (السكن، المباني العامة، الزخارف،...)

2.3. توصيات مختلفة

◀ مراعاة احتياجات مختلف الفئات والشرائح السكانية (نساء - أطفال - شيوخ...) وذوي الاحتياجات الخصوصية

◀ الانصهار صلب التوجهات الوطنية والجهوية (النظافة وسلامة المحيط، التنمية الجهوية والمحلية، الشراكة مع القطاع الخاص، تفعيل دور المواطن في التنمية المحلية، تشريك المجتمع المدني في البرمجة والتخطيط...)

◀ مراعاة الخصوصية المحلية للبلدية وموقعها ومواطن تميزها (سياحية، فلاحية، ثقافية، تراثية...) وسبل

◀ تحليل قدرة البلدية على التخطيط وإنجاز المشاريع ومتابعتها : (مستوى التأطير وتوفير الاختصاصات الفنية والتحكم في أساليب التصرف والمرافق وإمكانيات الدعم الفني المتاحة والممكنة)

◀ تفعيل الآليات المنصوص عليها بمجلة التهيئة الترابية والتعمير (دوائر التدخل العقاري ودوائر المدخرات العقارية) والتي تخول للبلديات أولوية اقتناء العقارات داخل هذه الدوائر، وذلك لمزيد التحكم في المجال البلدي والتصدي للتوسع العمراني العشوائي

◀ الحرص على تطبيق جدول المرافق بمناسبة المصادقة على ملفات التقسيمات من أجل تدارك النقص الحاصل في التجهيزات العمومية والمساحات الخضراء

5. تشخيص سبل الشراكة

تشخيص سبل الشراكة في التعرف على مختلف إمكانيات الشراكة الممكن للبلدية إبرامها ،
الجهات الكفيلة بالمساهمة في تمويل وتنفيذ المشاريع صلب مخطط الاستثمار البلدي، وذلك وفقا للأدلة العملية المعدة في
الغرض ويقدم الجدول الموالي مختلف صيغ انجاز المشاريع بالشراكة :

انجاز المشروع	التعريف	دور الأطراف المدخلة في التمويل والإنجاز	أمثلة مشاريع
المشاريع المشتركة مع الوزارات والهيئات الوطنية	مشاريع يتم تمويلها بصفة مشتركة بين الوزارات والهيئات المعنية. وتوكل مهمة الإنجاز إلى البلدية أو إلى صاحب المشروع المفوض	<ul style="list-style-type: none"> ◀ تتولى الوزارات والهيئات المعنية ضبط الخصائص الفنية وكلفة الإنجاز لكل تجهيز، وذلك ضمن أدلة المشاريع المشتركة. ◀ تتولى البلدية اقتراح المشاريع التي واحتياجاتها على ضوء تلك الأدلة. ◀ يتم مناقشة برمجة المشاريع المقترحة من قبل البلديات على المستوى الجهوي والوطني، وعند الاقتضاء تتم دعوة البلدية المعنية إلى تعديل أو مراجعة البرمجة المذكورة. ◀ بعد المصادقة على المخطط على المستوى الوطني، تتولى الوزارات والهيئات المعنية برمجة مساهماتها المالية في إنجاز المشاريع طبقا للبرنامج المحددة وإعلام الأطراف المعنية بذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ دور الثقافة ◀ نوادي أطفال ◀ مركبات رياضية ◀ ملاعب بلدية ◀ نوادي شباب ◀ رياض الأطفال
مشاريع الشراكة مع البلديات	مشاريع يتم تحديدها وتمويلها من قبل عدد من البلديات لتحقيق فائدة مشتركة، وتكلف إحداهما بعملية إنجاز المشروع والتنسيق مع بقية البلديات	<ul style="list-style-type: none"> ◀ تتولى البلديات فيما بينها مناقشة إمكانيات إنجاز مشاريع في إطار الشراكة. ◀ يمكن أن تفضي المقاربة الجهوية - إطار مناقشة المشاريع المقترحة من طرف البلديات - إلى تحديد مشاريع تنجز عبر هذه الصيغة. 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ مسلخ بلدي جهوي ◀ طرق رابطة بين البلديات. ◀ دراسة مثال مرور ◀ منتزه حضري ◀ مركز تجاري ◀ سوق مشترك ◀ مسرح ◀ مركب رياضي ◀ اقتناء معدات ◀ دور ثقافة

المشروع	التعريف	دور الأطراف المدخلة في التمويل والإنجاز	أمثلة مشاريع
مشاريع بالمشراكة مع الجهة	مشاريع يتم تحديدها وتمويلها من قبل البلدية والمجلس الجهوي وتكون ذات بعد جهوي ومحلي وتعد مهمة الإنجاز لإحداهما	<ul style="list-style-type: none"> ◀ يتم تحديد المشروع بصفة مشتركة بين البلدية والمجلس الجهوي ◀ يرصد كل طرف مساهمته في التمويل، ثم يتولى تحويلها للطرف المكلف بالإنجاز قبل انطلاق الأشغال ◀ تضبط طرق الإنجاز والاستغلال والصيانة ضمن اتفاقية تبرم في الغرض وفقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ الطرقات البلدية الكبرى ◀ منطقة صناعية وحرفية ◀ منتزه ◀ مركب تجاري
مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص	مشاريع يتم تحديدها وتمويلها بالمشراكة من قبل البلدية ومؤسسات .	<ul style="list-style-type: none"> ◀ يتم إنجاز هذا الصنف من مشاريع الشراكة وفق الأدلة المعدة للغرض وذلك وفق عديد الصيغ على غرار : ◀ اللزمة : تتولى البلدية تحديد المشاريع الممكن إنجازها عن طريق لزمات والقيام بالإجراءات القانونية المترتبة عنها. ◀ شركة ذات رأس مال مختلط : يمكن للبلدية أن تقوم بتكوين شركات ذات رأس مال مختلط مع الخواص . ◀ بقطع النظر عن الصيغة المعتمدة يتم تحديد المشاريع الممكنة والأطراف المتدخل خلال فترة مناقشة المخطط انطلاقا من مرحلة المشاركة الموسعة في ضبط مشاريع المخطط ◀ يمكن أيضا للبلدية أن تقوم بطلب مقترحات (appel à proposition) بوجه الغرض إلى القطاع الخاص. ◀ يمكن أيضا إبرام اتفاقيات شراكة بين البلدية والباعثين العقاريين لإنجاز تقسيمات رانية. 	<p>حسب صيغة اللزمات :</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ مساحة خضراء مجهزة ◀ ملاعب أحياء مهياة ومجهزة ◀ الشواطئ المهياة ◀ المسالخ ◀ مأوى السيارات ◀ مركبات تجارية ◀ قاعات الأفراح والمؤتمرات ◀ المناابت ◀ قاعات العروض ◀ جمع النفايات والتصرف فيها ◀ حسب صيغة الشركات ذات رأس المال المختلط ◀ مركب تجاري ◀ منطقة صناعية وحرفية ◀ مأوى سيارات ◀ إنتاج الطاقات المتجددة

أمثلة مشاريع	دور الأطراف المدخلة في التمويل والإنجاز	التعريف	انجاز المشروع
<ul style="list-style-type: none"> ◀ مناطق حرفية ◀ محلات تجارية ◀ أسواق ◀ ملاعب رياضية ◀ مساحات خضراء ◀ تهيئة وتأثيث الشوارع ◀ صيانة المقابر ◀ ترميم النفايات ◀ منابت ◀ تغليب أعشاب طبية وعطرية 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ يتم تحديد المشاريع وطريقة التصرف فيها انطلاقا من فترة المشاركة الموسعة في ط المخطط ◀ يمكن للبلدية أن تقوم بطلب مقترحات (appel à proposition) يوجه في الغرض إلى الجمعيات. 	<p>مشاريع يتم تحديدها وتمويلها وإنجازها والتصرف فيها بالشراكة بين البلديات والجمعيات.</p>	مشاريع بالشراكة مع الجمعيات
<ul style="list-style-type: none"> ◀ تعبيد طرقات ◀ مساحات خضراء ◀ تطهير ◀ جمع الفضلات 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ يتم تحديد المشاريع انطلاقا من فترة المشاركة الموسعة في ضبط المخطط بين البلدية والمتساكنين. ◀ تضبط طرق التمويل والإنجاز والـ والصيانة ضمن اتفاقية تبرم في الغرض وفقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل وذلك الانطلاق في الإنجاز. ◀ يمكن للبلدية أن تقوم بطلب مقترحات (appel à proposition) يوجه إلى المتساكنين 	<p>مشاريع يتم تحديدها وتمويلها بالشراكة بين البلدية والمتساكنين.</p>	شراكة مع المتساكنين

<p>استجابتها لحاجيات البلدية من المشاريع.</p> <p>◀ النظر مع الهياكل المعنية في إمكانية تلبية الاحتياجات من المشاريع غير المبرمجة لفائدتها.</p>	
<p>◀ الاتصال بمصالح الجهة لتحديد المشاريع الممكن إنجازها.</p>	<p>المجلس الجهوي</p>
<p>◀ دراسة المخططات المديرية لأسواق الجملة والمسالخ والتعرف على مشاريع الشراكة المدرجة بها والاتصال بالبلديات المعنية.</p> <p>◀ تحديد الاحتياجات التي أفضى إليها التشخيص والممكن إنجازها بالشراكة مع بلديات أخرى.</p>	<p>البلديات</p>
<p>◀ الإعلان طلب مقترحات مشاريع.</p> <p>◀ بالنسبة للمشاريع العقارية (التقسيمات العقارية...)، على البلدية :</p> <p>- تحديد الأراضي التي يتعين تهيئتها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير.</p> <p>- الاتصال بمالكها قصد إبرام اتفاقية شراكة الغرض.</p>	<p>القطاع الخاص</p>
<p>◀ دعوة الجمعيات لتقديم مقترحاتها.</p> <p>◀ الإعلان عن طلب مقترحات للجمعيات المحلية لصياغة مشاريع تمويل أو تنجز بصفة مشتركة</p>	<p>الجمعيات</p>
<p>◀ خلال مشاركة المواطنين في تحديد المشاريع، يتم مناقشة مدى استعداد المتساكنين للمساهمة في تمويلها (يمكن أن تكون المساهمة مالية أو عينية) أو إنجازها أو صيانتها</p>	<p>المتساكنين</p>

6. تحديد المشاريع

1.6. تحديد الأهداف:

إثر إتمام عملية الجرد والتشخيص وتدوين مختلف المعطيات بالنماذج المعدة للغرض يقع احتساب نسب التغطية بالبنية الأساسية والمرافق وتوزيعها حسب حالتها بالنسبة لكل منطقة وكذلك بالنسبة للبلدية ككل. وتعكس هذه النسب النقائص التي تشكو منها البلدية ككل وكذلك مختلف المناطق.

بالإضافة إلى نتائج عملية الجرد والتشخيص، ولتعرف بكل دقة مشاغل وتطلعات المتساكنين بمختلف شرائحهم، تقوم البلدية باستشارة وتشريك مواطنيها عبر ممثلي المتساكنين واللجنة الاستشارية للمدينة، وذلك وفق المنهجية التشاركية المعدة في الغرض والمبينة بدليل تشريك المواطنين.

ولترجمة النقائص المسجلة إلى مشاريع مقترحة ستجيب أكثر ما يمكن لتطلعات المتساكنين، على البلدية تحديد جملة الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها خلال فترة المخطط وترتيبها حسب الأولوية، اعتماداً المنهجية التشاركية. ثم تقوم البلدية وبالنسبة لكل هدف، بتحديد المشاريع التي يمكن إنجازها من تحقيق الأهداف التي تم ضبطها مراعاة القدرات المالية للبلدية (الإطار المالي).

2.6. تحديد أولي للمشاريع :

تتم هذه العملية بالاعتماد على النماذج المخصصة للغرض (من الأنموذج 19 إلى الأنموذج 26) والمرفقة بهذا الدليل مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمتها لمقتضيات مجلة التهيئة الترابية وتطابقها مع مثال التهيئة العمرانية للمدينة وتكاملها مع بقية البرامج الوطنية والجهوية المبر.

يتم تقدير كلفة المشاريع المقترحة وتوزيعها السنوي ومدى تأثيرها على الحالة المالية للبلدية.

إثر التحديد الأولي للمشاريع والتأكد من تطابقه مع الوضع المالي للبلدية، تقوم هذه الأخيرة بضبط قائمة المشاريع المقترحة وتوزيع الخارطة البلدية.

وتتميز عملية تحديد المشاريع الاقتصادية واقتناء المعدات (معدات النظافة والطرق والإعلامية) بجملة من الخصائص كما يلي بيانها :

أ- المشاريع الاقتصادية :

تستند عملية تحديد الأولويات بالنسبة لهذه النوعية من المشاريع على مؤشرات متعددة من أهمها الجرد والتشخيص وتطلعات المتساكنين والمردود المالي المنتظر تحقيقه من إحداث أو تهيئة المرافق التجارية وانعكاسه الموارد البلدية (مع الأخذ بعين الاعتبار لمصاريف الصيانة والتصرف للإحداثيات المزمع إنجازها) والجوانب البيئية والصحية لهذه النوعية من المشاريع.

وللغرض يمكن للبلدية اعتماد الأنموذج عدد 21 بة لسائر المشاريع الاقتصادية والأنموذج 22

ملاحظة : يتعين دراسة الأمثلة المديرية للأسواق والمسالك عند ضبط المشاريع.

ب- مشاريع اقتناء معدات النظافة والطرق والإعلامية :

* بالنسبة لمعدات النظافة والطرق :

ستند عملية تحديد الأولويات في هذا المجال على نوعية الخدمات المسداة من طرف البلدية في مجالات النظافة والعناية بالبيئة وصيانة البنية الأساسية وذلك بالاعتماد **الأنموذج عدد 25**، وفي هذا الشأن على البلدية الأخذ بعين الاعتبار عدة جوانب من أهمها :

- ◀ النقص المسجلة على مستوى المعدات مع ما تتطلبه المنطقة البلدية من حاجيات متواصلة وغير ظرفية.
- ◀ الموارد البشرية الإضافية اللازمة لاستعمال تلك المعدات واستغلالها بصفة متواصلة وناجعة.
- ◀ المصاريف الإضافية التي تترتب عن الاقتناءات الجديدة من صيانة ومحروقات وقطع غيار وانعكاسها على ميزانية البلدية.
- ◀ الإمكانيات الحقيقية لصيانة المعدات الموجودة وخاصة وجود مستودع بلدي أو برمجة إنجاز مستودع بلدي يستجيب للمواصفات الفنية وتتوفر فيه كامل المرافق الضرورية لإيواء وصيانة وتعهّد تلك المعدات.

ملاحظة : عند ضبط المشاريع المتعلقة باقتناء المعدات يستحسن التفكير في إمكانيات الشراكة.

* **معدات وتجهيزات الإعلامية :**

يتعين على البلدية تحديد حاجياتها بصفة مدققة وتقديم برنامج متكامل لتطوير نظمها المعلوماتية والعناصر التالية :

- ◀ التجهيزات من حواسيب وآلات طباعة وغيرها.
 - ◀ الشبكة الإعلامية ومتطلباتها.
 - ◀ اعادة البيانات المحلية والمعتمدة على نظام المعلومات الجغرافي (SIG).
 - ◀ التطبيقات الإعلامية اللازمة لمختلف المصالح البلدية.
- وللغرض، تم اعتماد **الأنموذج عدد 26** الذي يتضمن الحاجيات من المعدات مع بيان ميادين استعمالها وتقدير

ملاحظة عامة : يتم ترتيب الأولويات عند ضبط المشاريع بالاعتماد **الإمكانيات المالية الحقيقية وحجم المساعدة ومؤشرات النجاعة (ترتيب ت بناءً عن صنف المشاريع).**

3.6 تقدير كلفة البرامج :

يتم تقدير كلفة الاستثمارات المقترحة باعتماد عدة مقاييس منها :

- ◀ معدل كلفة مكونات المشاريع بالجهة في السنوات الأخيرة ، اعتبار تطور نسبي لا يقل عن مؤشر التضخم المالي في الفترة الفاصلة بين السنة المبرمجة لتنفيذ تلك الاستثمارات والسنة المرجعية.

◀ في حالة عدم وجود مشاريع مماثلة بالبلدية تتم استشارة الهيكل الجهوي الممثل قطاع المعني وعند الضرورة تتم استشارة الإدارة العامة للبنائيات المدنية والإدارة العامة للجسور والطرق وإدارة المياه العمرانية بوزارة التجهيز على المستوى المركزي.

4.6 رزنامة تنفيذ مخطط الاستثمار البلدي :

بهدف ضبط برامج سنوية قابلة للإنجاز، بإمكان البلدية تماشيا مع قدرتها على التنفيذ، تجزئة المشاريع القط على قسطين أو أكثر مع مراعاة قدرتها على الاقتراض وعلى توفير التمويل الذاتي اللازم على أن تكون الأقساط السنوية وظيفية بشكل يضمن جدواها بعد الإنجاز.

ويتعين على البلدية، عند تحديد المشاريع وتوزيعها السنوي دراسة العناصر التالية :

- ◀ ضمان قدر كافي من التناسق بين تطلعات المتساكنين وحاجيات البلدية التنموية الفعلية.
- ◀ ملائمة الرزنامة السنوية المحددة للاستثمارات المقترحة مع القدرات البشرية للبلدية.
- ◀ ضمان إشعاع المشاريع الجديدة المبرمجة على أكبر عدد ممكن من المناطق ومن المتساكنين.
- ◀ تنسيق تدخلات مختلف المستلزمين العموميين عند تنفيذ المشاريع (التطهير يسبق التعبيد واقتناء العقار يسبق بناء المنشآت).
- ◀ تسوية الوضعيات العقارية للأراضي المزمع استغلالها لإنجاز المشاريع (التأكد من ملائمة صبغة العقار بمثال التهيئة العمرانية مع طبيعة المنشأة المبرمجة به).
- ◀ قدرة البلدية تعبئة الموارد المالية (تمويل ذاتي وقرض) تنفيذ استثماراتها حسب الرزنامة السنوية المحددة لإنجازها.

5.6 توصيات مختلفة لبرمجة المشاريع :

- ◀ ضرورة اعتماد نتائج التشخيص التشاركي عند تحديد وبرمجة المشاريع الجديدة قصد ضمان استجابتها لتطلعات وإنتظارات المتساكنين.
- ◀ برمجة مشاريع تراعي خصوصية البلدية (حجمها المالي، عدد سكانها، مواردها المالية المتاحة تطورها المرتقب مديونيتها توفر الإطار البشري المختص الخصوصيات العمرانية والحضرية والثقافية والبيئية....)
- ◀ إعطاء أهمية للمشاريع ذات المردودية المباشرة (المشاريع الاقتصادية) لتتنوع القاعدة الجبائية قصد ضمان انخراط واسع للمتساكنين في منظومة الاستخلاص.
- ◀ إيلاء أهمية لصنف مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي لها انعكاس إيجابي على تحسين ظروف عيش المواطن مع الأخذ بعين الاعتبار الـ يانة والتعهد للمحافظة على ديمومتها ووظيفيتها.
- ◀ تالفي البرمجة المزدوج مع المشاريع المشتركة مع الوزارات والبرامج الوطنية.
- ◀ احترام مقاييس النجاعة وجودة الخدمات.

- ◀ تجنب المشاريع غير الوظيفية والممتدة زمنيا.
- ◀ برمجة أكثر عدد ممكن من المشاريع ا إطار الشراكة لما تخوله هذه الصيغة من تحكم في الكلفة والجهد واختصار آجال التنفيذ.
- ◀ التأكد من سلامة الوضعيات العقارية وتناسقها مع مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية مع وجوب مراعاة سلامة الجانب البيئي.
- ◀ الأخذ بعين الاعتبار تدخلات الأطراف الأخرى في المنطقة البلدية (تدخلات مصالح التطهير أو التجهيز الطرقات الرئيسية داخل المنطقة البلدية أو حماية المدينة من الفيضانات).
- ◀ مراعاة العوامل الفنية التي تحول دون تنفيذ بعض الاستثمارات أو تأجيلها لسنوات لاحقة (غياب ربط منطقة التدخل مع المناطق الأخرى المجاورة بالشبكات الرئيسية).
- ◀ يمكن للبلدية إعطاء الأولوية لبرمجة مشاريع دون أخرى مراعاة للاعتبارات البيئية والصحية والاقتصادية.
- ◀ ضبط وتنفيذ رزنامة للتقييم الدوري للمشاريع المبرمجة.

7. توصيات متابعة إعداد المخطط وتقييمه

1.7 توصيات على المستوى المركزي لضمان حسن إعداد المخطط الاستثماري البلدي :

مركز التكوين و دعم اللامركزية

◀ برمجة دورات تكوينية لفائدة المصالح المعنية بالبلديات لبسط محتوى الأدلة.

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

◀ توضيح شروط تمويل مختلف أنواع المشاريع لفائدة البلديات قبل الانطلاق في إعداد مخططاتها الاستثمارية للفترة المقبلة.

◀ إعلام كل بلدية بالقيمة الجمالية لتحويلات الدولة (المساعدات) الممكن التحصل عليها خلال فترة المخطط القادم.

◀ توضيح مؤشرات النجاح التي سيتم اعتمادها لتقييم أداء البلديات ومدى تأثيرها حجم المساعدات المحالة.

لجنة القيادة والمتابعة :

◀ وضع خطة لمتابعة ومرافقة الجماعات المحلية في مختلف مراحل إعداد مخططاتها ومساعدتها في صورة تعرضها إلى بعض الإشكاليات أو العراقيل لتتمكن من تخطيها مع الحرص على عدم التدخل في شمولياتها ودراسة الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية.

◀ التنسيق مع مختلف الوزارات (الشباب والرياضة والثقافة وشؤون المرأة والأسرة والتجارة والتجهيز والبيئة) لتحديد صيغ الشراكة الممكنة ودور كل طرف مشارك في برمجة ومتابعة المشاريع المزمع إنجازها وفق صيغة الشراكة.

2.7 توصيات على المستوى الوطني لمتابعة إعداد المخطط الاستثماري البلدي :

لجنة القيادة والمتابعة

◀ وضع لوحة قيادة ، احترام الرزنامة المحددة ، مراحل إعداد المخطط الاستثماري البلدي من قبل جميع الأطراف المتدخلة فضلا عن تحقيق الأهداف المرجوة في كل مرحلة.

◀ إعلام البلديات في صورة إقرار توجهات جديدة للدولة بعنوان مشاريع شراكة معها لاعتمادها إعداد مخططاتها الاستثمارية.

3.7 توصيات على المستوى المركزي للتقييم اللاحق لإعداد المخطط الاستثماري البلدي :

لجنة القيادة والمتابعة :

◀ مطالبة البلديات بتقارير سنوية تبين :

■ مدى تقدم إنجاز مخططاتها الاستثمارية والإشكاليات التي واجهتها وكذلك العوامل الإيجابية التي من بلوغ أهدافها.

■ مقارنة الكلفة النهائية للاستثمارات المنجزة بالإعتمادات المبرمجة.

- نسبة تقدم البلدية في إنجاز استثماراتها وفق البرمجة السنوية المحددة.
- تحديد المسؤوليات في وجود تأخر في إنجاز المشاريع أو تنقيحها للتمكن من معرفة الإخلالات على مستوى البرمجة قصد العمل على تدارك ضمن برامج قادمة.
- مدى انعكاس المشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش المتساكنين وانخراطهم الإيجابي منظومة الاستخلاص.
- نسبة مشاركة المواطنين وممثلي المجتمع المدني في فعاليات الجلسات السنوية التي تعقدها البلديات لتقييم إنجاز مخططاتها الاستثمارية ورصد الانطباعات بخصوص مدى استجابة المشاريع المنجزة والتي بصدد الإنجاز لانتظاراتهم ومدى تأثيرها (الإيجابي أو السلبي) على المنطقة البلدية ككل.

4.7 توصيات على المستوى الجهوي لضمان حسن إعداد المخطط الاستثماري البلدي :

* خلال فترة إعداد المخطط :

ولى مصالح الولاية (دائرة الشؤون البلدي المصالح الاقتصادية) القيام بالأعمال التالية :

- ◀ إعلام البلديات الراجعة لها بالنظر بالمشاريع ذات الطابع الجهوي.
 - ◀ مساندة البلديات في تحقيق الأهداف التالية :
 - تحديد مشاريع الشراكة بين البلديات أو المشاريع ذات الطابع الجهوي.
 - ناسق المشاريع المحلية مع المشاريع الوطنية والجهوية.
 - التنسيق بين البلديات والمصالح الخارجية للوزارات والهيكل المتدخلة لتحديد كلفة المشاريع.
- * الإجراءات بعد إعداد مقترح مشروع المخطط :

- ◀ مرحلة أولى تتولى الجهة دراسة مقترحات المشاريع المقدمة من البلديات قصد حصر العناصر التالية :
- عدد مشاريع الشراكة بين البلديات وكلفتها التقديرية وعدد البلديات المشاركة.
- عدد المشاريع المشتركة مع الجهة وكلفتها التقديرية.
- مدى انسجام المشاريع المقترحة من الناحية الاقتصادية والبيئية وجهات الجهة.
- ◀ مرحلة ثانية وفي إطار المقاربة الجهوية تتولى الجهة دعوة البلديات حضور جلسة عمل يتم خلالها عرض نتيجة دراسة المقترحات المقدمة وعند الاقتضاء :
- مساعدة البلديات على تصور مشاريع مشتركة إضافية.
- دراسة المشاريع المشتركة مع الجهة وحث البلديات على ضمان مزيد انسجام المشاريع المقدم الأهداف والمشاريع الجهوية.

5.7 توصيات على المستوى المحلي لضمان حسن إعداد المخطط الاستثماري البلدي :

باعتبار أن البلدية مدعوة أن تلعب دورا محوريا في إعداد برنامجها الاستثماري بوصفها الهيكل الأساسي للتنمية داخل حدود منطقتها الترابية وتكريسا لمبدأ التدبير الحر الذي أقره الدستور فإن البلدية مدعوة للالتزام بالضوابط التالية :

- ◀ ضرورة اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة.
- ◀ ضمان إسهام أوسع للمواطنين ومكونات المجتمع المدني ضبط المخطط الاستثماري البلدي.
- ◀ تجسيم سياسة دعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة.

- ◀
- ◀
- ◀
- ◀
- ◀

DRAFT